

وقفات عقديّة مع كتاب الاعتقاد لابن عطار

د. عبد العزيز بن ريس الريس

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته أما بعد :

فهذه مناقشة عقديّة لكتاب (الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد) لابن عطار – رحمه الله- تلميذ النووي- رحمه الله- ، وأصلها درس ألقينته ففرغه أحد إخواننا -مشكورًا وجزاه الله خيرًا- ، ثم راجعتها مراجعة سريعة مع تعديلات يسيرة ، ووضعت لها فهرس . وهذا رابط الدرس

<http://www.islamancienttube.com/video/2331>: المرئي:

<http://islamancient.com//play.php?catsmktba=215059> : الصوتي:

أسأل الله أن يجزي أخانا خيرًا ، وأن يتقبل هذه المناقشة ، ويجعلها خالصة لوجه الله الكريم إنه الرحمن الرحيم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الرئيس

المشرف على شبكة الإسلام العتيق

<http://islamancient.com>

٣ / ٥ / ١٤٣٦ هـ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

أما بعد :

ففي ليلة اليوم ٢٧ / ١٢ / ١٤٣٥ هـ ألتقيكم في درس بعنوان (وقفات عقديّة مع كتاب الاعتقاد الخالص لابن عطار).

وسبب اختيار هذا الكتاب: أنه كتاب عقدي كُتبه ابن عطار في الاعتقاد، وقد حققه اثنان وكلاهما أثنيا على هذا الاعتقاد ، أحدهما: حققه في رسالة علمية أكاديمية، وقد أثنى في مقدمة هذا التحقيق على الكتاب، وجعله اعتقاد أهل السنة، ونبه في مواضع على بعض الأخطاء التي وقع فيها ابن عطار -رحمه الله - .

والآخر: حقق كتابَ اعتقادِ لابن عطار يغاير الكتاب الذي بين أيدينا ، فإما أنه مختصر غير هذا الكتاب ، أو أنه منتقى من هذا الكتاب ، أو أنه هذا الكتاب نفسه لكنه لم يكمل .

ولأن ابن عطار عاش في وقت كان الأشاعرة هم أكثر أهل العلم، فقد اغتر بعقيدتهم، فقرر اعتقاد الأشاعرة الأوائل، بل وقرر أشياء عند الأشاعرة -غير الأوائل- مما وقع فيه بعض المتأخرين -كما ستأتي الإشارة إلى ذلك إن شاء الله -.

وقبل مناقشة هذا الاعتقاد أقدم بمقدمة تتعلق بذكر أهم الأخطاء العقديّة عند الأشاعرة .

وبيان هذه الأخطاء مدخل مهم لهذه المناقشة؛ لأن الكتاب -كما تقدم- مبني على اعتقاد الأشاعرة، ومذهب الأشاعرة شائع في بلاد العالم الإسلامي، ولهم في هذه السنين نشاط جديد في نشر مذهبهم -كما في دولة الأردن مثلاً-، وبدأ لهم نشاط في بعض دول الخليج، فلذا كان من المهم أن يذكر ويجدد العهد ببيان أشهر الأخطاء الموجودة عند الأشاعرة لتحذر وتتقى :

الأشاعرة منسوبون لأبي الحسن الأشعري الذي اشتهر بأنه إمام هذا المذهب، وهو علي بن إسماعيل بن إسحاق المتوفى سنة ٣٢٣هـ، فقد عاش في القرن الرابع، وله اعتقاد قرره في عدة رسائل له كرسالته إلى أهل الثغر وكتابه الإبانة وغيرها من كتبه، وقد مكث أبو الحسن الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم بعد ذلك ترك الاعتزال إلى المذهب الأشعري وهو في الأصل مذهب ابن كلاب لكن كانت له آراء مستقلة فنشأ عنها المذهب الأشعري.

والعلماء متفقون أنه كان معتزلياً كما ذكر ذلك أبو الحسن عن نفسه، ومتفقون أن مذهبه تغير من الاعتزال إلى المذهب المسمى بالأشاعرة، لكنهم يختلفون هل له بعد ذلك مرحلة ثالثة وهي اعتقاد أهل السنة أم لا ؟

وبهذا يتبين أن مذهب الأشاعرة مذهب أسسه أبو الحسن الأشعري، وهو رأسه وإمامه ، ومن الكلمات النفيسة لأبي المظفر السمعاني رحمه الله - في رسالته الانتصار على أصحاب الحديث - ، ونقل كلامه قوام السنة في كتابه الحجة في بيان المحجة، ونقله ابن القيم رحمه الله - كما في مختصر الصواعق- وهو قوله : (إن لكل طائفة بدعية رأساً فرأس الجهمية الجهم بن صفوان- وقبلة الجعد بن درهم لكنه اشتهر بالنسبة إلى الجهم- وهكذا عدد الطوائف إلى أن ذكر الأشاعرة وأن رأسهم أبو الحسن الأشعري) فكل طائفة من أهل البدع لهم رأس إلا أهل السنة فإن رأسهم وإمامهم ومقدمهم هو محمد صلى الله عليه وسلم.

ومن نفيس ما ذكر في هذه الرسالة أن قال : (إن من علامات أهل الحق أنك تراهم على اعتقاد واحد في كل زمان ومكان) فاعتقاد السني السلفي في هذا القرن كاعتقاد السني السلفي قبل أربعة عشر قرناً، وكذلك اعتقاد السني السلفي في الدولة السعودية هو الذي عليه السلفيون من أهل السنة في كل بقاع الأرض، فهذه دلالة على صدق اعتقادهم، وأنه اعتقاد موروث لا أنه اعتقاد محدث أنشأه رأس من رؤوسهم، ثم بعد ذلك قد تطور هذا الاعتقاد سوءاً كما هو حال الأشاعرة - كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله - فإنهم كلما تأخروا زاد اعتقادهم سوءاً، وهذا موجود في أهل البدع عموماً، فكلما تأخروا زاد اعتقادهم سوءاً ، وهذا معنى قول البرهاري رحمه الله في شرح السنة : (واحذر صغار المحدثات من الأمور، فإن صغار البدع تعود حتى تصير كباراً)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (إن البدعة تبدأ شبراً ثم تكون في الأصحاب ذراعاً) وهكذا كلما تأخر زمانها زادت بدعهم .

أما أهل السنة فإنهم ثابتون على الحق وإذا ضل أحدهم بينوا ضلاله وخطأه؛ مراعاة لحفظ الدين وحمايته، وأن تبقى بيضة السنة محفوظة.

وخلاصة مذهب الأشاعرة : أنه مذهب مزيج بين أهل السنة والمعتزلة، وبعبارة أدق: هم في الظاهر أهل سنة، وفي الباطن معتزلة، وهذا من حيث الجملة، لذا نقل السجزي في الرد على من أنكروا الحرف والصوت- عن خلف المعلم أنه قال: "أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال ثم أظهر التوبة، فرجع عن الفروع وثبت على الأصول" . ثم قال السجزي: وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره .

والأشاعرة يتظاهرون في الظاهر أنهم أهل سنة وفي الباطن معتزلة؛ لذا راج مذهبهم على الناس.

لأجل هذا اغتر الإمام الدار قطني -وهو الإمام المعروف في الاعتقاد وفي الحديث- بأبي بكر الباقلاني، فلما رآه قبل ما بين عينيه، فسأله أبو ذر الهروي وكان مصاحباً للدارقطني: من هذا؟ قال: هذا الذي حفظ أصول الدين، وناخ عن أصول الدين. فأثنى على أبي بكر الباقلاني. قال أبو ذر: فلازمت أبا بكر الباقلاني فأخذت عنه مذهب الأشاعرة، ثم عن طريقه انتشر مذهب الأشاعرة في بلاد المغرب. نقل هذه القصة الذهبي في - سير أعلام النبلاء-. والمراد ببلاد المغرب ما يسمى اليوم بتونس وليبيا والمغرب والجزائر، فتلقى المغاربة عن أبي ذر الهروي معتقد الأشاعرة، فانتشر في بلادهم، وهذا ابتداء تاريخ مذهب الأشاعرة في المغرب هو من أبي ذر الهروي الذي أخذه عن أبي بكر الباقلاني، وأول من أدخل المذهب الأشعري في المغرب هو أبو ذر الهروي الذي أخذه عن أبي بكر الباقلاني كما نقل ذلك ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢٧١/١).

وقد يستغرب في مثل الإمام الدارقطني كيف اغتر بأبي بكر الباقلاني! لكن أفاد السجزي رحمه الله - في رسالته لأهل زبيد:- أن أبا بكر الباقلاني كان يظهر نصرة أهل الحديث حتى اغتر به بعض أهل الحديث، وأحسنوا الظن به.

فالمقصود أن الأشاعرة في الظاهر على مذهب أهل السنة من حيث الجملة، وفي الباطن هم على مذهب المعتزلة -كما ستأتي الإشارة إلى ذلك إن شاء الله-

وما كان كحال الأشاعرة، فإنه يغتر بهم كثير من أهل السنة وخصوصاً العامة، وهكذا الشأن في الإخوان المسلمين والسرورين- أتباع محمد سرور - فهم أشد تليباً في هذا الزمن من غيرهم من أهل البدع؛ لأنهم في الظاهر يظهرون أنفسهم أنهم أهل سنة لا سيما السروريون، فيغتر الناس بهم ويظنونهم سلفيين أكثر من اغترارهم بغيرهم من أهل البدع، فالصوفي المظهر لتصوفه لا يغتر أهل السنة به، وإنما يغتر أهل السنة بهؤلاء لأنهم ظهروا بلباس السنة، كما هو الحال بصورة أوضح في السروريين، فهم في الظاهر يظهرون أنهم أهل حديث و أهل سنة، وواقع الحال هم إخوان مسلمون؛ لذا اغتر الناس بالسروريين ما لم يغتروا ببقية الإخوان المسلمين، فكلما كانت البدعة أقرب إلى أهل السنة حصل الالتباس فيها أكثر من البعيدة.

فواجبٌ على أهل العلم والإيمان أن يبينوا أهل البدع لا سيما الذين يغتر بهم ممن يظهرون بصورة أهل السنة كمثّل السروريين فيما يتعلق بالبدع الحركية، أو بالأشاعرة فيما يتعلق ببدع الاعتقاد.

وبعد هذه المقدمة أذكر أشهر ضلالات الأشاعرة على وجه الاختصار:

الأمر الأول : في صفات الله : الأشاعرة لا يثبتون الصفات الفعلية على معناها عند أهل السنة، أي بأنها متجددة، فقد يثبت الأشعري صفة فعلية كالرضا والغضب وغير ذلك، لكنه يثبت ذلك على التفويض لا على اعتقاد أهل السنة لذا قال الأشاعرة في كتابهم (جوهرة التوحيد) :

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها .

فالأشاعرة المتقدمون والمتأخرون لا يثبتون شيئاً من الصفات الفعلية، بمعنى: أنها تتجدد في أفرادها؛ لأن أصلهم في هذا الباب راجع إلى قاعدة الأعراض وحدوث الأجسام، فيرون أن كل ما تجدد بعد أن كان قديماً فإنه عرض، وكل عرض لا يكون إلا بجسم، وكل جسم فإنه حادث مخلوق، فهذا أصل درج عليه المتكلمون ومنهم الأشاعرة .

أما أهل السنة فيثبتون الصفات الفعلية فيقولون: إنها قديمة النوع حادثة الآحاد.

ويثبت الأشاعرة من صفات المعاني سبعا -وهذا هو المشهور عنهم، وبينهم نزاع في ذلك -، وقد يزيد بعضهم صفة، فتكون صفات ثمانية أو أكثر، لكنهم اشتهروا -لا سيما المتأخرون منهم- أنهم يثبتون سبعا من صفات المعاني وهي :

صفة العلم والسمع والبصر والكلام والإرادة والقدرة والحياة.

قال السفاريني في منظومته المعروفة بالعقيدة السفارينية:

له الحياة والكلام والبصر ... سمع إرادة وعلم واقتدر

والأشاعرة في إثبات هذه الصفات السبع لا يثبتونها كأهل السنة من جهتين :

الجهة الأولى : أنهم يثبتون سمعاً قديماً لا متجدداً، ويثبتون كلاماً قديماً لا متجدداً.

الجهة الثانية : أن عمدتهم في إثبات هذه الصفات السبعة العقل لا الشرع. بين هذه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مواضع، منها: التدمرية، و شرحه على العقيدة الأصفهانية و غيرها من كتبه، وهو موجود في كلام أبي المعالي الجويني في -كتابه الإرشاد-، و في كلام الرازي في مواضع كثيرة، ونقله عنه ابن تيمية في مواضع -من بيان تلبيس الجهمية- ورد عليه.

الأمر الثاني : في كلام الله: يثبت الأشاعرة كلامًا قديمًا، ولا يثبتون كلامًا متجددًا على أصلهم في صفات الله، وأيضًا يثبتون الكلام النفسي دون الكلام اللفظي، وأول من أحدث هذه البدعة في العالمين ابن كلاب وأخذها عنه أبو الحسن الأشعري، كما ذكر هذا السجزي رحمه الله في -رسالته إلى أهل زييد-

فهم إذن وقعوا في خطأين في صفة الكلام لله:

الأول : أنهم لا يثبتون كلامًا متجددًا.

والثاني : أنهم يثبتون كلامًا نفسيًا لا كلامًا لفظيًا.

الأمر الثالث : في الإيمان : للأشاعرة قولان في تعريف الإيمان شرعًا :

-منهم من يرى أن الإيمان هو التصديق .

-ومنهم من يرى أن الإيمان هو المعرفة.

وهذان القولان هما قولان لأبي الحسن الأشعري . نقل هذين القولين عن أبي الحسن الأشعري ابن فورك ونقله السجزي في -رسالته إلى أهل زييد-

واشتهر عند المتأخرين تعريف الإيمان بالتصديق .

والأشاعرة مجمعون على أن العمل ليس من الإيمان؛ لأنهم مرجئة في باب الإيمان، لكن هم -كما سبق- إذا أجملوا أو هموا أنهم من أهل السنة ، فيقول الأشعري أو الأشاعرة -إجمالاً-: والعمل من الإيمان، بل يقولون: ويزيد الإيمان بالعمل.

وإذا دقت في هذا وجدت أنهم لا يرجعون الزيادة إلى الإيمان نفسه، وإنما يرجعونه إلى متعلقاته، فهم يقولون: يزيد، ومعنى الزيادة عندهم أي : أنه يرجع إلى متعلقاته لا إلى نفسه، فإذا آمن رجل بأمر خمسة، ثم وجد أمراً سادساً وسابعاً وثامناً فأمن به زاد إيمانه بالنظر إلى متعلقاته، ونص على هذا نصاً واضحاً العز بن عبد السلام في فتاواه، وذكره عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله - ، أو يجعلون الزيادة من باب المجاز أي : ليست زيادة حقيقية. فالحصول أن الأشاعرة لا يرون العمل من الإيمان .

وفي مقابل هذا لا يرون أن من الأعمال ما هو كفر، بخلاف أهل السنة فإنهم مجمعون على أن العمل من الإيمان، وأن الكفر يكون بالقول استقلالاً، وبالاعتقاد استقلالاً، وبالعمل استقلالاً.

فالأشعري يقول : من سجد للصنم فقد كفر ، أو يقال: الساجد للصنم كافر إجتماعاً، لكن لا يقول عن السجود كفر؛ لأنه لا يرى العمل من الإيمان. فيرى أن الساجد للصنم كافر، لكنه لا يرى فعل السجود للصنم كفرًا، كما لا يقول إن فعله للصلاة إيمان على وجه الحقيقة؛ لأنه لا يرى العمل من الإيمان فهو لا يصف العمل بالكفر، وإنما يصف الفاعل بأنه كافر.

وكذلك في الاستثناء في الإيمان : أهل السنة يستثنون باعتبارات :

-منها أنهم يستثنون بالنظر للقبول

- ويستثنون بالنظر للكمال

- ويستثنون بالنظر إلى عدم التزكية.

-يستثنون بالنظر إلى الموافاة والعاقبة يعني يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، لأنه لا يدري بماذا يختم له.

ذكر هذا ابن بطة في -الإبانة الكبرى-، وذكره شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى-

أما الأشاعرة فلا يستثنون إلا بالنظر إلى الموافاة والعاقبة؛ لأنهم مرجئة يرون الإيمان كاملاً، فلا يستثنون بالنظر إلى الكمال؛ لأن الإيمان كامل عنده.

فقد يقول الأشعري : أنا مؤمن إن شاء الله، فنقول له : كيف نقول إن شاء الله؟ هل أنت شك في أصل إيمانك؟ أو أنت لا تدري هل إيمانك كامل أم لا؟ فأنت ترون الإيمان كاملاً، فكيف تقول إن شاء الله؟

فيقول الأشعري : أقول إن شاء الله بالنظر إلى العاقبة، فقد أرتد في آخر حياتي، فلذلك أقول إن شاء الله بالنظر إلى العاقبة . ونص على هذا البيهقي في -كتابه الاعتقاد-

الأمر الرابع : الرؤية : الأشاعرة يقولون : إن الله يُرى، لكن يقولون بعد ذلك: يُرى إلى غير جهة، ومن غير مقابلة، إذن نتيجة قولهم : إن الله لا يُرى ؛ لأنه ما من شيء يرى إلا ويكون إلى جهة ، فإذا قالوا : إن الله يرى إلى غير جهة فحصل قولهم إنه سبحانه لا يرى، وقد اعترف بهذا اللازم: الرازي، وذكر أن لازم قولهم في الرؤية أن الله لا يرى، كما اعترف الرازي أيضاً أن لازم قولهم في إثبات الكلام النفسي دون اللفظي: أن الله لا يتكلم. ونقل اللازمين عن الرازي شيخ الإسلام ابن تيمية في -كتابه التسعينية-

الأمر الخامس : خبر الآحاد في العقيدة: الأشاعرة وعامة المتكلمين لا يقبلون خبر الآحاد في باب الاعتقاد؛ لأنهم يرون أن الاعتقاد محصور في اليقينيّات والتقطعيات. كما ذكر هذا عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية في -كتابه

الاستقامة-، وفي مواضع من -مجموع الفتاوى-، فيرون أن الاعتقاد محصور في اليقينيّات والقطعيّات، وخبر الآحاد يفيد الظن أو غلبة الظن، فذلك لا يقبلونه في باب الاعتقاد.

الأمر السادس : صفة الإرادة لله : فالأشاعرة لا يثبتون إلا الإرادة الكونية ؛ لأنهم جبرية في هذا الباب، بخلاف أهل السنة، فإنهم يثبتون الإرادتين: الإرادة الكونية، والإرادة الشرعية، وهذا الأصل الذي ضل فيه الأشاعرة فيما يتعلق بالجبر كان سببا لضلّالهم في أمور كثيرة ستأتي الإشارة إلى بعضها -إن شاء الله -.

الأمر السابع : التحسين والتقيح العقليان: الأشاعرة لا يرون التحسين والتقيح العقلي ، يقول الأشعري : ما رآه الشرع حسناً فهو حسن، وما لم يره الشرع حسناً فليس حسناً، أما ما لم يأت الشرع بحسنه أو قبحه فلا يحسنه العقل ولا يقبحه .

وقد رد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع، وكذلك ابن القيم في- كتابه مدارج السالكين-، و -مفتاح دار السعادة-، ويبيّن أنه ذكر في بعض المواضع ستين دليلاً في الرد عليهم، وقال : قد كبروا المعقولات فإن لازم قولهم ألا يفرقوا بين العذرة والطيب؛ لأن العقل عندهم لا يحسن ولا يقبح.

ومعتقد أهل السنة فيما يتعلق بالتحسين والتقيح أنهم يقولون عن العقل: إنه يقبح ويحسن، لكن ترتب الثواب والعقاب راجع إلى الشرع .

والمعتزلة غلوا في هذا الباب وقالوا : الذي يقبح ويحسن هو العقل وحده دون الشرع، ويترتب على تحسين العقل وتقيحه الثواب والعقاب. وقابل المعتزلة الأشاعرة وقالوا : إن العقل لا يحسن ولا يقبح.

وأوسط هذه الطوائف وأصحها وهو المذهب الحق الذي لا مزية فيه هو مذهب أهل السنة.

الأمر الثامن : فعل الأصلح : يرى الأشاعرة أنه لا يجب على الله فعل الأصلح، وقابلتهم المعتزلة فقالت : يجب على الله أن يفعل الأصلح.

أما أهل السنة فهم وسط في هذا الباب يقولون : يجب على الله أن يفعل الأصلح، لكن هذا الإيجاب أوجبه الله على نفسه إنعاماً وتكرماً وإحساناً وتفضلاً منه سبحانه، فهو الذي أوجب على نفسه أن يفعل الأصلح.

فمذهب أهل السنة بين من جفا وغلا فهم بين الأشاعرة الذين يقولون : لا يجب على الله أن يفعل الأصلح، بل قد يفعل الله خلاف الأصلح، وبين قول المعتزلة الذين يقولون يجب على الله إلزاماً وليس من باب التفضل أن يفعل الأصلح، وأهل السنة وسط في هذا الباب -كما تقدم-.

الأمر التاسع : في الحكمة عن الله: أن الأشاعرة لا يرون أن لأفعال الله حكمة؛ لأنهم لا يشبتون إلا الإرادة الكونية، فيقولون: إن أفعال الله لا حكمة لها، وليس لها سبب، حتى قالوا: إن الموجودات لا سبب لها، فإذا أحرقت النار خشبة قالوا: لم تحرق النار الخشبة، وإنما احترقت الخشبة عند النار، فكابروا المعقولات.

وبناء على هذا أثبتوا عقيدة الكسب التي خلاصتها: أنه لا فعل للعباد، وأن العباد مجبورون على أفعالهم. وهذا كله راجع إلى إثبات الإرادة الكونية دون الشرعية.

أما أهل السنة فيثبتون الإرادتين ويقولون: إن لأفعال الله حكمة، وإن أفعال معللة، وقد نعلم ذلك وقد لا نعلمه، وإذا علمناه فإنه نور على نور وخير على خير.

الأمر العاشر : الكرامات: الأشاعرة في الكرامات يرون أن كل ما يفعله النبي والرسول يمكن أن يفعله الصالحون من هذه الأمة وغيرها وعموم الأنبياء والمرسلين، فكل ما يفعله النبي من الآيات يمكن أن يفعله غيره من أفراد أمة محمد صلى الله عليه وسلم إلا القرآن، فقالوا: لا يمكن أن ينزل القرآن إلا على النبي صلى الله عليه وسلم.

أما أهل السنة فيقولون: إن للأنبياء آيات، وللأولياء والصالحين وأفراد أمة محمد صلى الله عليه وسلم كرامات، وأن الآية والكرامة من فعل الله، وأن الله يمكن العبد من فعلها، أو هيأها له لحكمة فقد تكون للتحدي، وهذا بخلاف المتكلمين فإنهم يحصرون آيات الأنبياء والمرسلين في التحدي؛ لذلك يسمونها معجزة، أما أهل السنة فإنهم يسمونها آية، وقد تكون للتحدي وقد لا تكون، وفي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية: أن أكثرها لم تكن للتحدي.

الأمر الحادي عشر : معنى كلمة التوحيد: لا إله إلا الله: يرجع الأشاعرة معنى كلمة التوحيد: (لا إله إلا الله) إلى الربوبية، فيقولون: لا خالق إلا الله، أو لا قادر على الاختراع إلا الله، إلى غير ذلك من عباراتهم.

أما أهل السنة فإنهم يرجعون كلمة التوحيد إلى توحيد الإلهية، فيقولون: معناها: لا معبود بحق إلا الله، وبما يدل على هذا. فهم يرجعون أصل هذه الكلمة إلى توحيد الإلهية، وتوحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية، وتوحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الإلهية؛ لذا ذكر الله عن كفار قريش أنهم قالوا: { أَجْعَلُ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجَابٌ } ولو كانت كلمة التوحيد راجعة إلى معنى الربوبية لما جعلها كفار قريش أمراً عجائباً، ولما استنكروها، فلما استنكروها دل هذا على أنها ليست راجعة إلى توحيد الربوبية، وإنما راجعة إلى توحيد الإلهية.

وهذه الأمور التي ذكرتها عن الأشاعرة وتبلغ أحد عشر أمرًا هي أشهر ما خالف فيه الأشاعرة أهل السنة، فإذا اتضحت هذه الأمور أو بعضها اتضح أن الأشاعرة مبتدعة ضلال، وما ينبغي أن يختلف سنيان أو أن يتردد سني سلفي في أن الأشاعرة مبتدعة.

وقد يقول قائل: إن لشيخ الإسلام ابن تيمية كلامًا يذكر فيه أن الأشاعرة أهل سنة؟

فيقال: قد بين شيخ الإسلام نفسه في بعض المواضع -المجلد الثاني من مجموع الفتاوى- أن الأشاعرة مبتدعة، وصرح بذلك، بل شدد على بعض رموزهم، وفي أحد المواضع من -كتابه بيان تلبيس الجهمية- كفر الرازي بعينه، وإن كان في المجلد الذي بعده تردد في تكفيره، وكان يسمي الرازي في -بيان تلبيس الجهمية- بالجهمي فيقول: قال الجهمي، ثم يرد عليه.

فالمقصود أن شيخ الإسلام صرح أن الأشاعرة مبتدعة كما في -المجلد الثاني من مجموع الفتاوى-، وذكر في مواضع أنهم أهل سنة، لكن ذلك بقيدين:

القيد الأول: أنهم أهل سنة باصطلاح العامة.

وينبغي أن نعرف أن لإطلاق أهل السنة معنيين:

المعنى الشرعي: وهم أهل الحديث، وأهل الأثر، والسلفيون، وكل من خالفهم فهو مبتدع كالمعتزلة، والأشاعرة، وفيما يتعلق بالحركين كجماعة الإخوان المسلمين، والسرورين، والتبليغيين إلخ، ومن عرف شرع الله، وعرف أحوال هذه الجماعات، أو أحوال الطوائف العقدية المخالفة لأهل السنة لم يشك ولم يتردد أنهم مبتدعة، وليسوا أهل سنة.

المعنى العام وهو اصطلاح العامة: إن العامة إلى يومنا هذا يقولون: أهل العراق أهل سنة وشيعة، أو يقولون: أهل سنة ورافضة، فكل من ليس رافضيًا فهو أهل سنة حتى المعتزلة في استعمال العامة: أهل سنة، وهذا استعمال للعامة، ولا ينبغي عليه حكم شرعي، وهذا الذي ذكره شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى، و- كتابه منهاج السنة-، ولا ينبغي أن يجعل استعمال العامة حكمًا على الاستعمال الشرعي، وقد أورد هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ليبين ضلال الرافضة وأن عوام أهل السنة يسمون الجميع سنيًا إلا الرافضة؛ لشدة عدائهم ومخالفتهم لأهل السنة.

وقد عجبت من بعض أهل العلم والفضل لما سئل عن الأشاعرة هل هم أهل سنة؟ قال: هم أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة. وهذا خطأ كبير؛ لأن لازم هذا أن يقال: إن المعتزلة أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، بل وأن يقال: إن الرافضة أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة.

فإذن لا شك أنهم مبتدعة وليسوا أهل سنة إلا في استعمال العامة الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية استطرادا لبيان ضلال الرافضة.

التقيّد الثاني: وقد يوجد في كلامه أنه يقول: إن الأشاعرة إذا وجدوا في أرض لم يوجد إلا هم والمعتزلة، أو هم والرافضة - كما ذكر هذا في بيان تلبيس الجهمية - فهم أهل سنة بالنسبة إلى الرافضة، وهذا إطلاق أهل السنة بالنسبة إلى من هم أضل منهم.

وقد عبر بهذا نفسه شيخ الإسلام ابن تيمية في المعتزلة بالنسبة إلى الرافضة فقال: هم أهل سنة بالنسبة إلى الرافضة. فهذا تعبير نسبي وفرق بين التعبير النسبي لعارض لبيان حكم معين عارض، وبين الإطلاق والإثبات من كل وجه، فإنهم ليسوا أهل سنة بل هم مبتدعة، وابن المبرد في كتابه جمع الجيوش والديساكر في الرد على ابن عساكر لما نقل عن جمع كثير تبديع الأشاعرة قال بعد ذلك: ولو شدت لنقلت عن عشرة آلاف عالم تبديع الأشاعرة، بل لنقلت عن أكثر من ذلك، فالعلماء متواردون على تبديع الأشاعرة وتضليلهم.

فإن قيل: ماذا يقال في قول شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من أهل العلم إن الأشاعرة أقرب الناس لأهل السنة؟

فيقال: هذا حق بالنسبة إلى المعتزلة، والجهمية، والرافضة، فالأشاعرة أقرب إلينا من هؤلاء، ولكن ليس معنى أنهم أقرب: أنهم قريبون، بل هذه مقارنة نسبية قد نقول للبعيد جدا: هو أقرب مما هو أبعد منه، لكنه ليس قريبًا.

والأشاعرة مبتدعة وضلال، وينبغي لنا أن نعرف ضلالهم وخطأهم وزيفهم حتى لا نغتر و يغتر بهم الناس.

وبعد هذا فإن اعتقاد الأشاعرة باطل لأمر، من أبرزها:

الأمر الأول:

الأشاعرة متناقضون / إن تناقض رأي يدل على بطلانه؛ لذا قال سبحانه عن كتابه: {وَلَوْ كَانُ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} .

والأشاعرة متناقضون في أوجه كثيرة لكن أذكر أربعة منها :

الوجه الأول : أنهم أولوا الصفات الفعلية أو فوضوها على خلاف بينهم- ولم يؤولوا أخبار المعاد، بخلاف الفلاسفة الذين أولوا أخبار المعاد، وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في -كتابه الفتوى المحموية- وقال: لو كان لا بد من تأويل لكان تأويل أخبار المعاد أولى من تأويل الصفات، وذلك لأن الأدلة المذكورة في الصفات أكثر من الأدلة المذكورة في أخبار المعاد. -، وإن كان التأويل لا يصح في هذا ولا في هذا ولكن من باب التنزل وبيان ضلالهم - فلو كان شيء يؤول لكانت لأخبار المعاد دون أخبار الصفات؛ لأن أدلة الصفات أكثر من أدلة أخبار المعاد.

الوجه الثاني : ذكر السجزي و شيخ الإسلام ابن تيمية أن الأشاعرة قد أولوا بعض الصفات دون بعض، ولا فرق بينها، فإما أن يؤول جميع الصفات أو تثبت جميع الصفات، ومن أول شيئاً دون شيء فقد تناقض، وناقشهم ابن تيمية نقاشاً قوياً في -كتابه التدمرية-، وفي -شرحه على العقيدة الأصفهانية-، وفي مواضع كما في - مجموع الفتاوى- وبين أن الذي منعهم من تأويل صفة السمع والبصر هو موجود في صفة الرحمة التي أولوها من باب أولى فكيف أولوا الرحمة بإرادة الإنعام أو بما يدل على هذا من معاني التأويل وأثبتوا صفة السمع والبصر إلخ.

الوجه الثالث : بين السجزي وشيخ الإسلام ابن تيمية أن القول في الصفات كالقول في الذات، وذكر هذا الخطائي ، فالذي استوجب تأويل بعض الصفات لئلا تشابه صفات المخلوقين يستوجب تأويل ذات الله حتى لا تشابه ذات المخلوقين، فكما صح إثبات أن لله ذاتا تليق به، فكذلك يصح إثبات أن لله صفات تليق به، وتأويل الصفات دون الذات تناقض، فإما أن يؤول الجميع أو يثبت الجميع.

الوجه الرابع : تناقض الأشاعرة في دليل العقل . ذكر هذا السجزي في رسالته إلى أهل زبيد ، فلأشاعرة أولوا الصفات الفعلية بدوافع عقلية كدليل الأعراض وحدث الأجسام، لكنهم في المقابل ألغوا العقل فيما يتعلق بالتحسين والتقيح، فوقعوا في تناقض، فمرة غلوا في العقل غلوا عظيماً فحكموه في صفات الله تعالى ، ومرة جفوا في العقل جفاء مذموماً فعطلوه عن تمييز الطيب من الخبيث.

الأمر الثاني : أن الأشاعرة كلما تأخروا ازدادوا سوءاً

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في -الفتوى المحموية- : وعامة التأويلات التي بين أيدينا الآن لهم أي للأشاعرة هي عين تأويلات بشر المريسي التي رد عليها الدارمي وغيره.

بل إن أبا المعالي الجويني وبعده الرازي قرروا عقائد باطلة كان يرد عليها من قبلهم، فهم كلما تأخروا ازدادوا سوءًا.

الأمر الثالث : التشابه الكبير بين مذهب الأشاعرة والمعتزلة، بحيث لا يوجد فرق كبير بينهما

إن لوازم أقوال الأشاعرة ترجع إلى قول المعتزلة، ولوازم أقوال المعتزلة ترجع إلى قول الجهمية في بأساء الله وصفاته، . وذلك أن ما أثبتته الأشاعرة من الصفات كصفة السمع فقد أثبتوه بطريقة يرجع لنفيها وإرجاعها للعلم فقد أثبتوا سمعًا قديمًا لا سمعًا متجددًا وهذا هو العلم لا السمع، وكان معتمد على العقل كما هو معتمد المعتزلة والجهمية.

إن ما تقدم ذكره ردود مختصرة على معتقد الأشاعرة .

وبعدها أنتقل إلى مناقشة ابن عطار في كتابه (الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد). والطبعة التي أعتمد عليها هي الطبعة التي طبعتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر بتحقيق المحاضر سعد الزويهي.

وطريقتي هي الوقوف السريع مع أشهر الأخطاء في هذا الكتاب وذلك في أمور:

الأمر الأول : تكلم ابن عطار على الإرادة في أكثر من موضع، وكرر ذكر الإرادة الكونية، دون الإرادة الشرعية، وهو في ذلك كالأشاعرة، بل إنه لما تكلم على الاستطاعة أثبت الاستطاعة التي مع الفعل، ولم يثبت الاستطاعة التي قبل الفعل.

أما أهل السنة فإنهم يثبتون القدرة والاستطاعة التي مع الفعل والتي قبل الفعل.

فيجعلون الاستطاعة والقدرة نوعين : قدرة قبل الفعل، ويقال: استطاعة قبل الفعل، واستطاعة مع الفعل، والذي قبل الفعل كقوله تعالى : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}، والتي مع الفعل كقوله سبحانه : {مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ}، ومعنى الاستطاعة التي قبل الفعل: يعني القدرة على فعل هذا الأمر بالقدرة البشرية: أما التي مع الفعل: فهي بمعنى عدم التوفيق لهذا الفعل.

فالأشاعرة لا يثبتون استطاعة قبل الفعل، بل يثبتون استطاعة مع الفعل، وعلى نقيضهم المعتزلة، فإن المعتزلة يثبتون استطاعة قبل الفعل ولا يثبتون استطاعة مع الفعل.

أما أهل السنة فإنهم يثبتون الاستطاعتين والقدرتين، استطاعة وقدرة مع الفعل، واستطاعة وقدرة قبل الفعل.

ذكر ابن عطار ص ٢٤٥ في ابتداء الكلام على الاستطاعة والقدرة قال : ويجب أن يعتقد أن أسباب العباد مخلوقة لله تعالى من غير مريّة فيه ... ثم قال : ويجب اعتقاد أن الله تعالى مرید لجميع أعمال العباد خيرها وشرها.

فهو لم يتكلم إلا على الإرادة الكونية، وهذا يتبين أيضا بقراءة تنمة كلامه، ويزيد ذلك وضوحًا ما ذكره ص ٣٣٧ فإنه قال : ومن زعم أن الاستطاعة قبل الفعل بالجوارح إليه إن شاء عمل وإن شاء لم يعمل فقد كذب بالقدر.

فهو لا يرى الاستطاعة قبل الفعل، لذا لم يذكر في الكتاب إلا الإرادة الكونية، ثم في هذا الموضع صرح بعدم إثبات الاستطاعة قبل الفعل، وأن من أثبت ذلك فقد كذب بالقدر، وهذا هو عين اعتقاد الأشاعرة فيما يتعلق بالإرادة.

الأمر الثاني : أنه حصر التكفير بالجهل فقد اعتمد ص ٣٦٠ على كلام لأبي بكر الباقلاني الذي هو رأس من رؤوس الأشاعرة الضلال فيما يتعلق في التكفير فقال: قال القاضي أبو بكر : والقول عندنا أن الكفر بالله والجهل بوجوده والإيمان بالله والعلم بوجوده وأنه لا يكفر أحد بقول ولا رأي إلا أن يكون هو الجهل بالله ... إلخ.

فقرر أن الكفر هو الجهل؛ لأن الإيمان عندهم هو المعرفة، فالذي يقابل المعرفة هو الجهل، وهذا على أحد قولهم، أما القول الآخر: فإن الإيمان عندهم هو التصديق، والكفر الذي يقابله هو التكذيب ، وهذا خطأ كبير، فإن أهل السنة يجعلون الكفر راجعًا لأمر :

-منها الجهل كما ذكر هذا ابن القيم في -كتابه مفتاح دار السعادة-، فلو قال يهودي: أنا جاهل فلا تكفروني ، فيقال له : بلى أنت كافر وإن كنت جاهلا، أو قال ذلك نصراني فإنه يقال : إنك كافر ولو كنت جاهلا .

-ومن دوافع الكفر : الإباء والاستكبار : قال سبحانه {إِلَّا إِلَيْسَ أَبِي وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}

-وكذلك النفاق والشك والإعراض ، وقد ذكر ابن القيم في مدارج السالكين- خمسة أنواع للكفر، وزاد السادس في -كتابه مفتاح دار السعادة-، ونقل كلام ابن القيم في ذكر الأقسام الخمسة الإمام محمد بن عبد الوهاب في بعض مؤلفاته.

فليس الكفر محصورا في الجهل.

وقد بين ضلال هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع، منها -شرح الإيمان الأوسط- الذي هو شرح لحديث جبريل.

الأمر الثالث : الاستثناء فإنه لما تكلم ابن عطار على الاستثناء ص ٢٥٢ لم يثبت إلا الاستثناء الذي بمعنى الموافاة والعاقبة.

قال : ولذلك يقولون : نحن مؤمنون إن شاء الله أي نحن من المؤمنين الذين يختم لهم بخير إن شاء الله. فلم يثبت الاستثناء إلا الاستثناء بمعنى العاقبة والموافاة، وهذا هو عين قول الأشاعرة كما تقدم بيان ذلك.

الأمر الرابع : في ص ٣٠٠ ذكر أنه لا يجب على الله شيء قال : ولا يجب لأحد على الله شيء بل كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل... إلخ

والذين يقولون لا يجب على الله شيء هم الأشاعرة، وأما أهل السنة فيقولون يجب على الله أمور، وعلى الله حقوق، ولكن بقيدتين :

القيد الأول : هو الذي أوجبه وأحقه على نفسه سبحانه.

القيد الثاني : أن هذا من باب الإحسان والتفضل كما تقدم ذكره .

الأمر الخامس : حصر الاعتقاد في اليقينيّات ص ١٤٨ فقد قال : أحكام المعتقدات في صفاته سبحانه قطعية لا يتصور الاختلاف فيها ...

وهذا فيه نظر كما تقدم، والذين حصروا الاعتقاد في اليقينيّات هم المتكلمون - كما تقدم بيان ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية-.

الأمر السادس : تكلم في المعجزات بعبارة على طريقة المتكلمين، فقد ذكر أنها لا تكون إلا للتحدي، وأن الشرع يُعرف بها، وظاهر كلامه أنه لا يعرف إلا بها، وهذا هو عين كلام المتكلمين.

قال ص ٢١٤ : قال علماؤنا قولا بديعا إذا ظهرت المعجزة، فقد صح الشرع واستقر الوجوب ووجب على الخلق النظر والإيمان... إلخ

فقد جعل المعجزة هي الطريق لإثبات الشرع، وأما أهل السنة فيقولون: هذه الآيات هي طريقة من الطرق، لكنها ليست الطريق الوحيد، وأهل السنة أيضا لا يسمونها بالمعجزة، وإنما يسمون المتعلقة بالأنبياء آية، وما يتعلق بأفراد أمة محمد صلى الله عليه وسلم فإنهم يسمونه كرامة. وما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -في كتابه الفرقان- أن وجود الكرامات على يد رجل دون رجل لا يدل على أنه أصلح من الذي لم توجد على يده؛ لنا قال: وهي في التابعين أكثر منها من الصحابة، وإنما يجريها الله على أيديهم رحمةً بهم لحاجتهم إليها، والصحابة ليسوا محتاجين إليها كما احتاج إليها التابعون.

يقول ابن عطار ص ٣٠٢: فالمعجزة ما وقع التحدي بها... إلخ.

وقد تقدم أن الذين حصروا المعجزة فيما يتحدى بها هم المتكلمون، ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في -كتابه النبوات-، و-كتابه الجواب الصحيح- وغيرهما من كتبه.

وأيضا لا يعبر أهل السنة بالمعجزة، وإنما يعبرون بالآية إذا كانت على يد الأنبياء.

الأمر السابع: لما تكلم ابن عطار على الحرف والصوت توقف في ذلك، ولم يثبت أن لكلام الله حرفًا وصوتًا .

فذكر ص ١٥٥ أن القول بأن لكلام الله حرفًا وصوتًا بدعة قال: وهل هو بحرف وصوت كما نتكلم به قال: وكل هذا بدعة محدثة... إلخ.

فهو لا يثبت لكلام الله حرفًا ولا صوتًا وهذا هو عين اعتقاد الأشاعرة؛ لأن الأشاعرة يرون أن الكلام نفسي وعلى تقريرهم أن الكلام نفسي، ومقتضى هذا ألا يكون بحرف وصوت، وقد رد عليهم أهل السنة بردود كثيرة منها: كل آية أو حديث فيه أن الله ينادي عبده: يدل على أن لكلامه صوتًا، وأيضا الأدلة التي نصت على الصوت كحديث النواس بن سميان الذي علقه البخاري وأخرجه النسائي وغيره قال: (فينادي بصوت)، فدل على أن لكلام الله صوتًا، وعلى هذا إجماع أهل السنة.

وينبغي أن يعلم أنه يوجد من طوائف أهل البدع من يثبت لكلام الله صوتًا وحرفًا؛ لكنه يقول: إنه قديم، ولا يجعله متجددًا، وقد رأيت بعضهم أثنى على اعتقاد بعض من عُرف من الأشاعرة من شراح الأحاديث؛ لأنهم وقفوا على رسالة له أثبت أن لكلام الله حرفًا وصوتًا، لكنه في هذه الرسالة نفسها قرر أن الكلام قديم.

ولما تكلم ابن القيم وابن أبي العز الحنفي - متابعاً ابن القيم - على طوائف أهل البدع في كلام الله ذكروا أن طائفة تقول: إن لكلام الله حرفاً وصوتاً، لكنه قديم فلا يلزم من قول الرجل: إن لكلام الله حرفاً وصوتاً، أن يكون على معتقد أهل السنة إلا إذا صرح أن أفراد وآحاد كلامه متجدد.

الأمر الثامن : جعل صفات الله قديمة ص ١٠٥ فقد صرح بأن صفات الله قديمة فقال : **وأن صفاته سبحانه قديمة بقديم ذاته لا ينفصل عنها وأن الموجودات كلها حادثة إلخ..**

وذكر نحواً من ذلك ص ١٢٥، وكرره أيضاً في بعض المواضع .

وأهل السنة لا يقولون : إن صفات الله قديمة على الإطلاق، بل يقولون : إن أصلها ونوعها قديم أما آحادها وأفرادها فهي متجددة بحسب تجديد الله لها، وفيما يتعلق بكلام الله كذلك، وهم يختصرون ذلك في الصفات الفعلية بقولهم: قديم النوع حادث الآحاد.

الأمر التاسع : تقرير ابن عطار للتفويض، له كلام في أكثر من موضع يقرر التفويض فقال ص ١١٧ : **ويجب الإيمان بما عد ذلك والتسليم له وتفويض العلم الناقى إلى الله تعالى.**

ظاهر هذا أنه يقرر عقيدة التفويض، وأما أهل السنة فيفوضون الكيفية دون المعاني، ثم كرر كلاماً ص ٢٠١ فقال في ثنايا كلامه وهو يتكلم عن الصفات : **وهو حديث مشهور صحيح لا مطعن فيه من حيث لفظه ولا معناه بل يجب الإيمان به من غير تفكر في معناه... إلخ.**

هذا ظاهره يقرر عقيدة التفويض، وقد تقدم أن للأشاعرة قولين فيما يتعلق بصفات الله يقولون : فوض - وزعموا كذباً أن هذه عقيدة السلف - فهذا أسلم، أو: أول وهذا مذهب الخلف وهو أعلم، لذا قالوا : مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم .

وقد أطال الرد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع كثيرة، منها -مقدمة الفتوى المحموية-، وبين أن مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم ، وقد ذكر النووي نفسه في شرحه على صحيح مسلم - لكثير من أحاديث الصفات قوله : لك مذهبان مع صفات الله: إما التفويض -وهذا أسلم وهي طريقة السلف-، أو التأويل -وهذه طريقة الخلف- . وهذا موجود في مواضع من شرحه لصحيح مسلم -.

أسأل الله أن يوفق من أهل السنة من ينبري لجرد شروح الكتب الستة، والتعليق على الأخطاء العقديّة، وثبتت التعليقات على الشرح نفسه، كما علق الإمام ابن باز على المجلدات الثلاث الأولى من فتح الباري لابن حجر، فيكمل التعليق، ويعلق على النسخة نفسها في شرح ابن حجر للبخاري، و شرح العيني للبخاري، و شرح النووي على مسلم، و شرح القاضي عياض، و شرح القرطبي، وهكذا شراح بقية كتب السنن الأربعة، ولو تيسر أن تكون طبعته مميزة بأن تكون على نسخ خطية قديمة أو أكثر ليحرص الناس على اقتنائها. إن من يفعل هذا فسيقدم خيراً لأمة محمد صلى الله عليه وسلم، وسيغزو أهل البدع عن طريق كتب شروح السنة، بل سيحفظ لأهل السنة رأس المال.

لأسما -والحمد لله- أننا نعيش في دولة توحيد وسنة كالدولة السعودية -أعزها الله بالتوحيد والسنة، وجميع دول المسلمين -وطلاب العلم أهل السنة فيها ممكنون.

الأمر العاشر والأخير: نفى ابن عطار عن الله ما لا يصح نفيه.

إن لابن عطار كلاماً في أكثر من موضع ينفي أموراً لا يصح أن تنفى عن الله سبحانه.

وذلك أن عقيدة أهل السنة يثبتون ما أثبتته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وينفون ما نفاه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وما لم يأت نفيه ولا إثباته فإنهم يتوقفون فيه، لا ينفونه ولا يثبتونه .

وخالف ذلك ابن عطار ونفى ما لم تنفه الشريعة .

قال ص ١٠٨ في سياق كلامه : **ولا يحده سبحانه وتعالى حد... إلخ.**

نفى الحد عن الله وأهل السنة يثبتون الحد لله باعتبار، وينفونه باعتبار :

يثبتون لله حداً بمعنى : أنه منفصل عن خلقه، وليس خلقه داخلًا فيه، ولا هو داخل في خلقه.

وينفون الحد عن الله باعتبار أنه لا أحد يحيط بالله علمًا .

ذكر هذا الدارمي رحمه الله في - رده على بشر المريسي-، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في- كتابه بيان تلبيس الجهمية-، وفي مواضع من -مجموع الفتاوى-، وذكره شيخنا ابن باز رحمه الله في تعليقه على العقيدة الطحاوية-.

وقال ص ١١٠ - في ثنايا كلامه وهو يتكلم عن استواء الله على عرشه : وأنه سبحانه استوى على العرش كما نطق به الكتاب العزيز في ست آيات كريمات بلا كيف بل كيف شاء من غير مماسة .

قوله : (من غير مماسة): خطأ فأهل السنة يثبتون الاستواء، لكن لا يقولون بمماسة ولا بغير مماسة، بل يثبتونه كما جاء في كتاب الله وسنة رسول الله، ولا يقولون بمماسة ولا بغير مماسة .

أما إثبات أصل المماسة: بأن الله مس بعض خلقه هذا ثابت بإجماع أهل السنة، ودلت عليه الآثار عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وعن عبد الله بن عمر وغيرهما ، وحكى الإجماع الدارمي في -رده على بشر المريسي-، ونقله شيخ الإسلام ابن تيمية في -بيان تلبيس الجهمية-، وأقر إجماع أهل السنة عليه، لكن عند التفصيل كالاستواء على العرش لا يجزمون بمماسة ولا بغير مماسة؛ لأنه لا دليل في ذلك فما لم يأت إثباته ولا نفيه فإننا نتوقف .

ففرق بين بحث أصل مس الله لبعض خلقه، وبين إثبات المماسة في بعض الأفعال أو نفي المماسة في بعض الأفعال .

تنبيه : قد يوجد عند بعض الأشاعرة كأبي الحسن الأشعري، ثم البيهقي، ثم الباقلاني، وغيرهم من يقول : إن الله استوى على العرش. فيظن أنهم بذلك يثبتون صفات فعلية، وهذا ما لا يصح، فقد بين البيهقي نفسه في - كتابه الأسماء والصفات- عند كلامه على استواء الله على العرش قال : يخلق الله مخلوقاً يستوي على عرشه . وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في بعض المواضع -كما في مجموع الفتاوى- أن أبا الحسن و الأشاعرة إذا قالوا: استوى على العرش أرادوا أنه يخلق مخلوقاً يستوي على عرشه، لا أن الله نفسه يجدد فعل الاستواء.

وأيضاً ص ١١١ قال : مع تنزيهه سبحانه عن الجلوس أو القعود أو غيرها من صفات المحدثين.

فنفي عن الله الجلوس والقعود ، وهذا ما لا يصح أن ينفي عن الله ولا يثبت؛ لأنه لم يصح نفيه ولا إثباته فيما رأيت- من أدلة الكتاب وصحيح السنة وأقوال الصحابة^١ والتابعين .

^١ قال ابن القيم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) (٢ / ٢٥١): وفي تفسير السدي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس: {الرحمن على العرش استوى} قال: قعد. ا.هـ وهذا إسناد لا يصح فقد تكلم الإمام أحمد في روايته للتفسير ففي تهذيب التهذيب (١ / ٣١٤)

نقل عن أحمد: "أنه ليحسن الحديث إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسناداً واستكلفه" وفي كتاب جامع التحصيل (ص:

١٤٨) قال: بإذام أبو صالح مولى أم هانئ قال بن حبان لم يسمع من ابن عباس ا.هـ

هذه أشهر الأخطاء الموجودة في كتاب الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد- لابن عطار.

أسأل الله أن يغفر له خطأه، وأن يبصر المسلمين بخطئه، وخطأ غيره، حتى لا يتبعوهم على الباطل. وأسأل الله الذي لا إله إلا هو أن يمن علي وعليكم بالعلم النافع، والعمل الصالح، وأن يجعلنا برحمته أنصاراً لدينه، وأن يهيئنا على التوحيد والسنة، وأن يميّتنا على ذلك، وأن يؤلف قلوب أهل السنة على الحق، وأن يجعلهم مجتمعين في نصره دين الله، إنه الرحمن الرحيم.

* * *

الفهارس

- سبب اختيار مناقشة الكتاب .
- خلاصة عقيدة ابن عطار .
- من دلائل صدق اعتقاد أهل السنة .
- كلما تأخر الأشاعرة ساء اعتقادهم .
- خلاصة معتقد الأشاعرة .
- سبب اغترار الدار قطني بالباقلاني .
- سبب الاغترار بالإخوان المسلمين والسروريين .
- أشهر ضلالات الأشاعرة على وجه الاختصار وهي أحد عشر أمرًا .
- هل ابن تيمية يقول: الأشاعرة أهل سنة؟
- اعتقاد الأشاعرة باطل لأمر .
- الأمور التي تناقض فيها الأشاعرة
- التشابه بين الأشاعرة والمعتزلة .
- البدء بأخطاء ابن عطار ومناقشتها .
- خطؤه في صفات الإرادة فلم يثبت لإرادة مع الفعل .
- خطؤه في حصر الكفر في الجهل .
- خطؤه في الاستثناء في الإيمان .
- خطؤه في نفي الوجوب على الله .

- خطؤه في حصر الاعتقاد في اليقينيّات .
- قرر الكرامات على طريقة الأشاعرة .
- لم يثبت الحرف والصوت في كلام الله .
- نفي الصفات الفعلية عن الله .
- اضطرابه وتقريره التفويض .
- نفيه ما لا يصح نفيه عن الله
- تنبيهه حول إثبات بعض الأشاعرة الأولين للاستواء